الأمم المتحدة

A/58/L.15

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تيمور – ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سيشيل، شيلي، الصومال، طاجيكستان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان: مشروع قرار

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها الصلات التي لا تنفصم بين المبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]، والأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د – ٣).

061103 061103 03-60018 (A)

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ٣١/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، و ٤٣/٥٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ٩٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٢]، وبصفة خاصة الفقرتين ٦ و ٢٤ منه،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلانات وخطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية الخمسة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودة في مانيلا عام ١٩٨٨، وماناغوا عام ١٩٩٤، وبوخارست عام ١٩٩٧، وكوتونو عام ٢٠٠٠، وأولابانتار عام ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى أن المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ركز على الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني،

وإذ تضع في اعتبارها التغيرات الرئيسية الجارية على الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب إلى قيام نظام دولي يستند إلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والمبادئ الهامة الأخرى مثل احترام المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، والسلام، والديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والتعددية، والتنمية، وتحسين مستويات المعيشة، والتضامن،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لحكومة منغوليا على التنظيم الناجح للمؤتمر الدولي الخامس،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها دعما لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها إنما تبذل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بما نُظم من حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بشأن إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، وما عقد من حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات تحت رعاية المؤتمر الدولي الخامس،

---

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء مناقشة هذه المسألة في دوراتها السادسة والخمسين إلى الثامنة والخمسين،

وإذ تضع في اعتبارها أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وأن الديمقراطية تقوم على الرغبة التي تعرب عنها الشعوب بحرية في تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، وعلى مشاركتها الكاملة في كافة مناحي حياتها،

وإذ تلاحظ أن عددا كبيرا من المجتمعات أخذ يضطلع مؤخرا بجهود كبيرة لتحقيق أهدافه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال إرساء الديمقراطية وممارسات الحكم الرشيد وإصلاح اقتصاداته، وهي مساعٍ تستحق من المجتمع الدولي أن يدعمها ويعترف بها،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للدعم الذي قدمته الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، إلى حكومة منغوليا من أجل عقد المؤتمر الدولي الخامس،

وإذ تحيط علما باستنتاجات منتدى البرلمانيين المعقود في أولابانتار في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وإسهام الإعلان البرلماني الصادر عنه في أعمال المؤتمر الدولي الخامس،

وإذ ترحب بانعقاد منتدى دولي للمجتمع المدني في إطار المؤتمر الدولي الخامس،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[٣] وتركيزه على إعلان وخطة عمل أولابانتار: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني[٤] اللذين اعتُمِدا في المؤتمر الدولي الخامس في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

١ - **تحيط علما** مع التقدير بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **ترحب** بإعلان وخطة عمل أولابانتار: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني[٤] اللذين اعتُمِدا في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولابانتار من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

٣ - **تشجع** الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية، والبرلمانات الوطنية، على الإسهام الفعلي، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات غير الحكومية، في متابعة المؤتمر الدولي الخامس، وعلى بذل

---

(٣) A/58/392.

(٤) A/58/387، المرفقان الأول والثاني.

المزيد من الجهود لتحديد ما يمكن اتخاذه من خطوات لدعم مساعي الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بما في ذلك الخطوات المبينة في إعلان وخطة عمل أولابانتار؛

٤ - **تسلِّم** بأن للأمم المتحدة دورا هاما عليها أن تؤديه في تقديم دعم مناسب ومترابط وفي أوانه، للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد ضمن سياق جهودها الإنمائية؛

٥ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة في مجال الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم دعم مترابط وكافٍ للجهود التي تبذلها هذه البلدان بغية تحقيق هدفَي الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية؛

٦ - **تؤكد** على ضرورة أن تتفق الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة مع ميثاق الأمم المتحدة؛

٧ - **تشيد** بالأمين العام، ومن خلاله بمنظومة الأمم المتحدة، لما اضطلع به من أنشطة، بناء على طلب الحكومات لدعم الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وتطلب إليه مواصلة تلك الأنشطة؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام بحث الخيارات الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك تقديم الدعم إلى رئيس المؤتمر الدولي الخامس في جهوده الرامية إلى إكساب المؤتمر ومتابعته مزيدا من الكفاءة والفعالية؛

٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''.